ولا يباشره الا في ضرورة قليلة وانما تدخل على اتم اما صح واما سوف فلو لان في كونها
مع الفعل بمنزلة المصدر ما جاز ان تدخل عليها اللام ويجوز في كي مع الفعل اذا كانت
مجردة من اللام ان تكون للجارة والفعل بعدها منصوب بان مضمرة كما تنتصب بعد اللام
بدليل ظهورها بعد كي في الضرورة كقوله

فقالت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا

واما ان تكون زائدة ومشبهة ومصدرية فالزائدة هي التي دخلوا في الكلام وخرجوا كما في
قوله تعالى فلما ان جاء البشير والمشبهة هي الداخلة على جملة مبتدأ وخبر حكاية ما قيل لهما من الاعلى معنى
القول بغير حروفه كما في قوله تعالى ما وحينا اليه ان اصنع الفلك وفي قوله ونطق
الماء ان استووا اي انطلقت السنتهم بهذا القول والمصدرية هي التي مع الفعل في تاويل مصدر
وتنقسم الى مخففة من الثقيلة وناصبة للمضارع فان كان العامل فيها من افعال العلم وجب ان تكون
المخففة وتغني في المضارع بعد ما الرفع الا ان يكون العلم في معنى غيره ولذلك اجاز سيبويه
ما علمت الا ان يقوم بالنصب قال لانه كلام خرج مخرج الاشارة فجرى مجرى قولك اشهد
عليك ان تقول وان كان العامل في ان من غير افعال العلم والظن وجاز ان يكون غير المخففة
وتغني في المضارع بعد ما النصب كقولك اريد ان تقوم وان كان العامل فيها من افعال الظن جاز
فيه الاوجه الثلاثة ورجح في المضارع بعدها النصب والرفع الا ان النصب مع الاكثر ولذلك اتفق
عليه في قوله تعالى احسب الناس ان يتركوا وان اختلف في وحسبوا الا تكون فتنة ومن ابى رفع
يكون ابو عمرو وحمزة والكسائي وقالوا قوت بنصبه ومن العرب من يجريها مجرى غير المخففة
حملا على اما المصدرية فيرفع المضارع بعدها كقول الشاعر

ان تقران على اما وتكتما من السلام وان لا تشعرا احدا

فان تقدر على انها وتكتما من السلام وان لا تشعرا احدا

فان الاولى والثانية مصدريتان غير مخففتين وقد اعملت احداهما واهملت الاخرى

ومنها لها قراءة بعضهم لمن اراد ان يتم الرضاعة وقول الشاعر

اذا ان فاد فتى الى حنيف كريمة تزوج عطايا في الثمان وفي ثمانيا

ولا تدفنني بالفلاة فانني اخاف اذا ما مت ان لا ادوقها

واما اذن فهي جواب مختص بجملة وانفة جوابا للشرط مستقبلا وقد يكون مذكورا كقولك

لان عاد لي لاعدلن عزيمتها واكفني فيها اذن لا اقيلها

وينصب بها المضارع شرط كونه مستقبلا وكون اذن مصدرة والفعل متصلا بها او منفصلا بقسم
كقولك لزيد اذ ورك غدا اذن اكرمك او اذن والله اكرمك فلو كان المضارع بمعنى الحال وجب
رفعه لان عمل الحال لا يكون الا مرسوما عاريا كقولك لمن قال انا احبك اذن اصدقك وكذا
لو كان اذن غير مصدرة فتوسطت بين ذي خبر وخبره او بين ذي جواب وجوابه لانها هنا لك
تشبه الظن المتوسط بين المفعولين فوجب الغاؤها فيه كما جاز الغاء الظن في مثله نحو قول الراجز

لا يرتكن فيهم شطيرا اذن لهلك او طيرا

فتلغى لا يتلغى عليه ولو توسطت اذن بين عاطف ومعطوف جاز الغاؤها واعمالها والغاؤها اجود
وبه قرأ الفزاري السبعة في قوله تعالى واذا لا يلبثون خلفك الا قليلا وفي بعض الشواذ لا يلبثوا بالنصب
على الاعمال ولو كان الفعل متصلا باذن بغير قسم كما في قولك اذن انا اكرمك وجب الغاؤها لان
غير القسم من الجملة والقسم اذن معه على العمل فيما بعده بخلاف القسم فانه زائد موكد فلم تمنع
الفصل من النصب كما لم تمنع من الجر في قولهم ان الشاة لتحتر فتشبع صوفا واسرها حكاه
ابو عبيدة وفي قولهم هذا غلام زيد واسه واشترته بواحد بالدرهم حكاه يزكشان
عن الكسائي وحكى سيبويه عن بعض العرب العاذ مع استيفاء شروط العمل وهو التباس
ان بغيرها عن مخففة وانما عملها الاكثرون حملا على ظن لانها مثلها في جواز تقدمها على الجملة
وتأخرها عنه وتوسطها بين جزءيها كما مر وما على الدين لانها مثلها في توالي

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)